الثقافة ليست ترفًا..

حسنًا فعلت هيئة حقوق الإنسان بإصدار مجلة حقوقية شهرية تُعنى بحقوق الإنسان، وهو ما يتناغم مع نظامها وصميم مهامها التي كُلفت بها، ولعل رسالتها الرئيسية في تقديري ستنصب على نشر ثقافة حقوق الإنسان، ما يعزز الثقافة الحقوقية في بلادنا لتستفيد منها كافة شرائح المجتمع دون استثناء.

على أن تدشين إصدار هذه المجلة خطوة على الطريق لمشوار طويل، وهي تأتي كإحدى الآليات ضمن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي اعتمده المقام السامي لترسيخ دور الهيئة كمؤسسة تنويرية في تثقيف المجتمع وتوعيته بحقوقه التي ما زال يجهلها الكثيرون، واضعين نصب أعيننا أن حقوق الإنسان وحدة متماسكة وغير قابلة للتجزئة يتمتع بها جميع الناس دون تمييز، مرتكزين في ذلك على النص القرآني الكريم ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾.

ولكي نمضي في المزيد من الشفافية، نقول إن المملكة لا تفتأ أن تؤكد بتمسكها بنهجها المعتدل في الحفاظ على كينونتها من جانب، والتناغم مع المفاهيم العصرية من ناحية أخرى، منطلقة من الشريعة التي جاءت لتحفظ الحقوق، وفي ذات الوقت اندمجت مع المجتمع الدولي في المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي ما يتوجب عليها تنفيذها والالتزام بها.

كما أن من يتأمل خطابات القيادة الكريمة بهذا الأمر، يلمس مدى التأكيد بأن المملكة لا يمكن لها أن تعيش بمعزل عن العالم، وهذا ما حدا بها أن تعيش حالة من الحراك في مراجعة أنظمتها وشؤونها الداخلية بدءًا من تنظيم البيت الداخلي (نظام البيعة) وانتهاء بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

د.زهير الحارثي
عضو مجلس الشورى

كما أن عضوية المملكة في مجلس حقوق الإنسان يضاعف مسؤوليتها تجاه تعزيز حقوق الإنسان، وهو ما يضع مسؤوليات جسيمة وتحديات ثقيلة على عاتق هيئة حقوق الإنسان بالقيام بها، وإن كان الدعم الذي تلقاه الهيئة من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وكافة قطاعات الدولة كفيلًا بتذليل المصاعب بإذن الله.

لقد شكّل مفهوم حماية حقوق الإنسان في وقتنا الحالي مصدرًا جديدًا للشرعية لأي نظام سياسي، بل تحديًا للأفكار التقليدية للمدرسة الواقعية حول العلاقات الدولية، ما نتج عنه تحول في مفهوم الدولة وواجباتها، ولذا فمن يطلع على التقارير الدولية يجد فيها انتقادات للحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان، وتمارس ضد مواطنيها أساليب القمع والتعذيب والسجن وتصادر حرياتهم في التعبير، وهو الذي جعل من الرقابة الدولية أمرًا مطلوبًا، ولم يصل عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى التطبيق، ما جعل المناداة بحماية حقوق الإنسان، قانونًا وواقعًا بعدما كانت شعارًا مثاليًا قاصرًا على المجتمعات المتقدمة.

وهنا يتبادر إلى الذهن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي جاء قبل ستين عامًا، ليبلور مفهوم العالمية في مجال حقوق الإنسان، جاعلًا هذا المفهوم الحقوقي جزءًا هامًا من القانون الدولي، فضلًا عن تأكيده لشمولية هذه الحقوق، ولذا لا نستغرب إذا ما علمنا أنه تولدت منه أكثر من مئة معاهدة واتفاقية وعهد دولي، وافقت وصادقت عليها معظم دول العالم، ما جعله المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، فضلًا عن أن العرب كانوا قد شاركوا في لجنة صياغة هذا الإعلان، ليساهموا في هذه المنظومة من العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ولعل من قرأ التاريخ، وتمعّن في التحولات الثقافية والاجتماعية والصراعات والحروب وما نتج عنها، يصل إلى قناعة واضحة تتمثل في وجود قواسم مشتركة بين ما جاءت به الأديان والشرائع، وما توصلت إليه الثقافات والحضارات من مفاهيم ومبادئ وقيم في هذا المجال.

طبعًا يرى البعض أن حقوق الإنسان في الفكر الأوروبي الحديث كانت قد صدرت عن العلمانية (العقل)، في حين أنها صدرت في الإسلام عن الدين(النص الإلهي). وفي هذا بعض الصحة، إنما الأكثر صحة هو أن الشريعة الإسلامية جاءت بأحكام شمولية وثابتة، مرسخة مفاهيم العدل والتسامح والإخاء والمساواة، كما تضمنت في مبادئها ومنذ أكثر من ألف وأربعمئة عام كل الحقوق، بل كفلتها وأوجبت على ولي الأمر حمايتها.

ومع ذلك نقول إن غايتهما واحدة، وإن اختلفت (المرجعية) والظروف التاريخية، ما يؤكد بما لا يدعو مجالًا للشك عالمية حقوق الإنسان كمفهوم يحمل اختلاف الثقافات والمرجعيات، جاعلًا من الخصوصيات إثراء له. ويبدو أن العالم في حالة مخاض نحو تكريس قانونية حقوق الإنسان، بدليل نسائم الربيع العربي التي هبت على المنطقة كأحد المؤشرات على صحة هذه المقولة!..